

SIATS Journals

Journal of manuscripts & libraries Specialized Research

(JMLSR)

Journal home page: http: //www.siats.co.uk



مجلَّة المخطوطات والمكتبات

للأبحاث التَّخصصيَّة

العدد 1، المجلد 1، آب، أكتوبر 2016م.
e-ISSN: 2550-1887

DIRASAT NAZAM ALQANAEAT FIMAN RAWAA LAH ALJAMAEA

دراسة نظم القناعة فيمن روى له الجماعة

د. عبد الجواد حمام

معهد خصكي/ اسطنبول/ تركيا

abdoljwad@gmail.com

1437هـ – 2016م

ARTICLE INFO

Article history:
Received 25/5/2016
Received in revised form 20/6/2016
Accepted 1/8/2016
Available online 15/10/2016
Keywords:
Insert keywords for your paper

ABSTRACT

This research studies manuscripts in Hadith Sciences, which he compiled his book narrators who all agreed the six imams on the narration of them, and poetize in the poetics poem.

This poem as the first book in the subject, in terms of the private collection of these narrators, among the rest of the narrators of Hadith, ordering them.

This study defined the lives of the author (governing) personal, scientific, and subjected to the scientific heritage behind it, then put a manuscript on the study of descriptive study, then study its content, a scientific study.

Search and finally spoke to the issue of invoked at the agreed narration by the six imams.



الملخص

هذا البحث يتناول بالدراسة مخطوطاً في علوم الحديث، جمع فيه مؤلفه جميع الرواة الذين اتفق الأئمة الستة على إخراج حديثهم، وسبكهم في منظومة شعرية.

امتاز هذا النظم بأنه أول كتاب في موضوعه، من حيث جمع هؤلاء الرواة خاصة، من بين باقي رواة الحديث، وترتيبهم، ونظمهم.

عرفت هذه الدراسة بحياة المؤلف (الناظم) الشخصية، والعلمية، وتعرضت لتراثه العلمي الذي خلفه، ثم عرجت على دراسة المخطوط دراسة وصفية، ثم دراسة مضمونه، دراسة علمية.

وأخيراً تطرق البحث إلى مسألة الاحتجاج بالرواة المتفق على إخراج حديثهم من قبل الأئمة الستة.



المقدمة:

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وآله وصحبه ومن والاه، وبعد:

إن من أكثر العلوم الإسلامية رواجاً في العصور المتقدمة علمُ الحديث بفروعه الكثيرة، فمصنَّفاتُ هذا الفنِّ تستحوذُ على السَّواد الأعظم منها، فمِنْ كُتُبِ متونِ الحديث، إلى الأجزاءِ الحديثية، إلى كتبِ الرِّجالِ والجرح والتَّعديل، إلى كتب العلل، فمصطلح الحديث..

ومن فروع علم الحديث المهمَّة علم الرجال، أو علم الجرح والتعديل، الذي تخصَّص في دراسة أحوال الرواة، وذكر درجاتهم، والحكم عليهم بمقياس العدالة والضبط للوصول إلى قبول روايتهم أو ردها.

ومن أشهر كتب الرِّجال التي ظهرت في القرن الثامن الهجري كتاب: «تهذيب الكمال» للحافظ المزي، الذي هذَّبه من كتاب «الكمال في أسماء الرجال» للحافظ عبد الغني المقدسي، وقد ضعه المقدسي في تراجم رواة الأئمة الستة أصحاب الكتب المشهورة.

ومن كتاب المزي تسلسلت مؤلفات جليلة، وبُنِيَتْ عليه مصنفات حديثية كثيرة، فوضعَ الذَّهبيُّ كتابه «تذهيب التَّهذيبِ»، ثم اختصره في كتابه: «الكاشف»، كما اختصرَ الخزرجي «التَّذهيب» في كتابه: «خلاصة تذهيب تهذيب الكمال»، ثم جاء الحافظ ابن حجر فوضع كتابه المشهور: «تهذيب التهذيب»، ثم اختصره في كتابه الموجز المفيد: «تقريب التهذيب».

وهكذا لقي رجال الأئمة الستة عناية كبيرة بين المحدثين، لمكانة الكتب الستة وشهرتها بين المسلمين، حيث أضحت أشهر كتب السنة تقريباً.

والمخطوط الذي بين أيدينا داخل في هذه السلسلة، فهو منظومة وَزَنَها إمامٌ كبير، هو ابن بَرْدِسَ البعلبكي، جمع فيها من بَيِنِ رواةِ الحديثِ الرِّجالَ الذين اتَّفق الأئمة السِّتَّة على إخراج حديثهم، حيث نظمهم ورتَّبهم، واجتهد في سرد أسماءهم وأنسابهم وألقابهم في أبياتٍ موزونة منظومة، حتَّى غدت هذه المنظومة فريدة في بابها، جديدة في مادتها ومحتواها، فإنِّي لم أقف على من جرَّدَ رجالَ الأئمة الستة مجتمعين فأحصاهم في مؤلَّفٍ واحد، فضلاً عن أن ينظمهم شعراً.



وقد قسمت هذه الدراسة إلى أربعة مباحث:

المبحث الأول: التعريف بالناظم (المؤلف).

المبحث الثاني: الدراسة الوصفية للمخطوط.

المبحث الثالث: الدراسة العلمية لمضمون النظم.

المبحث الرابع: الاحتجاج بمن اتفق الأئمة الستة على إخراج حديثه

المبحث الأول: التعريف بالناظم

اسمه ونسبه ومولده:

- اسمُه: إِسماعيلُ بنُ مُحمَّدِ بنِ بَرْدِسَ(1) بنِ نَصْرِ بنِ بَرْدِسَ بنِ رَسْلانَ.
- كنيته: أبو الفداء.
- لقبُه: عمادُ الدِّينِ(2) بن فَتْحِ الدِّينِ.
- نسبته: البَعْليُّ أو البَعْلَبَكِّيُّ إلى بَعْلَبَكَّ، فيها وُلِدَ، وبِهَا تُوفِّيَ.
- ومذهبه: حنبلي.
- ولد في جمادى الآخرة سنة (720هـ).

طلبه للعلم وشيوخه:

نشأ في طلب العلم، واشتغل بالحديث، فحدَّث عن والده، والقطب اليُونيني، ومحمد بن الخبَّاز وغيرهما، ثم رحل في طلب العلم إلى دمشق وأخذ عن المِزِّيّ، وأجاز له القاسم بن عساكر، وابن الزَّرَّادِ وابن الشحنة وغيرهم، كما رحل إلى حلب وسمع بها.

---

(1) قال الزَّبيدي في «تاج العروس» (446/15): «بَرْدِسَ: كنَرْجِس؛ اسم».

(2) وذكر ابن فهد في «لحظ الألحاظ» (ص:166) أن لقبه: «علاء الدين»، ولم أجده لغيره ممن ترجمه.



تلامذته:

أخذ عنه جماعة منهم: ابنه العلامة تاج الدين محمد، وابنه علاء الدين عليٌّ، والحافظ أبو حامد بن ظهيرة، والجلال محمد بن أحمد الخطيب، وعلي بن محمد (حنبل) ، وغيرهم.

ثناء العلماء عليه:

قال ابن ناصر الدين (ت:842هـ)[3]:

«الشيخ الإمام، العالم المقرئ، الحافظ المفيد، الصالح الزاهد، البركة القدوة».

وقال أيضاً[4]: «كان أحد الحفاظ الصُّلَحاءِ المصنفين، والمحدثين المكثرين المفيدين، حسن الخلق، كثير الديانة، لطيف البشرة[5]، غزير المروءة، مع الصيانة، انتفع به خلق كثير».

وقال ابن مفلح (ت:884هـ)[6]:

«وكان أحد الحفاظ الصُّلَحاء المصنفين، والمحدثين المكثرين المفيدين، حسن الخلق، كثير الديانة، لطيف البشرة، انتفع به خلق كثير، وله مؤلفات».

وقال ابن فهد (ت:885هـ)[7]:

«وكان إماماً عالماً حافظاً مكثراً صالحاً كثيرَ الديانة، حسن الخلق، لطيف البشر، غزير المروءة مع الصيانة، مفيداً، انتفع به جمع كثير».

وقال ابن العماد الحنبلي (ت:1024هـ)[8]:

«الشيخ الإمام المسند المحدث ... بَكَّرَ به أبوه إلى السماع فأسمعه كثيراً، وعُمِّرَ وصَارَ إليه المنتهى في علوِّ الإسنادِ في

([3]) «الرد الوافر» (ص:91).

([4]) «التبيان لبديعة البيان» (1517/3).

(5) كذا وقع في «التبيان»، وتكررت في «المقصد الأرشد»، كما سيأتي، مما يُبعد وقوع تصحيف فيها.

(6) «المقصد الأرشد» (273/1).

([7]) «لحظ الألحاظ» (ص:167).

([8]) «شذرات الذهب» (257/7).



الدنيا، ورَحَلَ إليه الحافظ شمس الدين بن ناصر الدين الدمشقي بجماعة من أهل الشام للسماع عليه ببعلبك».

مؤلفاته:

برع ابن بَرْدِسَ في النَّظم، فنظم كتباً علمية كثيرة، منها:

1) نظم كتاب «النهاية» لابن الأثير في غريب الحديث، وسماها: «الكفاية في اختصار النهاية» وهي جُزْءَان مخطوطان[9].
2) نظم «وفيات تذكرة الحفاظ» للذهبي[10].
3) «وسيلة المتلفظ إلى كفاية المتحفظ»[11] نظم فيه كتاب: «كفاية المتحفظ» في اللغة، للإمام إبراهيم بن إسماعيل بن أحمد، المعروف بابن الأجدابي، المتوفَّى سنة (600هـ)[12].
4) نظم «تهذيب الكمال» للمزِّي، وسماه: «بغية الأريب في اختصار التهذيب»[13].
5) «الانتخاب في اختصار كشف النقاب» نظم فيه كتاب: «كشف النقاب عما روى الشيخان للأصحاب» للإمام العلائي[14].
6) «نظم القناعة فيمن روى له الجماعة»، وهو كتابنا هذا[15].

---

(9) ذكرها ابن مفلح في «المقصد الأرشد» (273/1)، وذكرها بروكلمان في «تاريخ الأدب العربي» (197/6)، وسماها: «الكفاية في نظم النهاية»، وذكر أنها مخطوط في برلين برقم (1659).

(10) جاء في «الفهرس الشامل – قسم الحديث» (1697/3–1698): «نظم طبقات الحفاظ – ابن بَرْدِسَ، كوبريلي 529/2 [1/243] – (و1أ – 54أ) ضمن مجموع – 759هـ»، ولعله «الإعلام في وفيات الأعلام» له نسخة في مكتبة الخالدي بالقدس الشريف، ونشره معهد المخطوطات العربية في القاهرة ضمن قرص ليزري في مخطوطات المكتبة الخالدية بالقدس.

(11) له نسخة في مكتبة برنستون برقم (611).

(12) كتاب: «كفاية المتحفظ» مطبوع، وتنظر ترجمة مؤلفه في: «معجم البلدان» (100/1)، و«بغية الوعاة» (408/1).

(13) ذكره الدكتور بشار عواد معروف في مقدمة «تهذيب الكمال» (64/1)، وله نسخة في مكتبة الرياض العامة بالسعودية برقم (1618).

(14) طبع الأصل «كشف النقاب» مع نظمه «الانتخاب» في كتاب واحد عن دار النوادر بدمشق.

(15) هذا النظم لم يطبع من قبل، وقد يسر الله تعالى للباحث تحقيقه، وهو في طور إعداده للطباعة.



وفاته:

توفي ابن بَرْدِسَ رحمه الله ببَعْلَبَكَّ في شوال سنة (786هـ)[16].

المبحث الثاني: الدراسة الوصفية للمخطوط

اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه:

جاء اسم الكتاب ونسبته إلى مؤلفه في أول الأصل المخطوط في صفحة العنوان، حيث كُتِبَ فيها:

«كتاب نظم القناعة فيمن روى له الجماعة، للعلامة أبي الفداء، إسماعيل بن محمد بن بَرْدِسَ البعلي».

وعزاه إليه أيضاً الزِّرِكْلي في كتابه «الأعلام» (324/1)، وذكر أنه ومنظومة «الانتخاب في اختصار كشف النقاب» في تشستربيتي.

وكذا جاء اسم الكتاب ونسبته في «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط» قسم الحديث النبوي الشريف وعلومه (1698/3).

وصف الأصل المخطوط:

وقفت لهذه المنظومة على أصلٍ مخطوطٍ واحد، لم أجد بعد البحث نسخة أخرى لها، وهذه النسخة من محفوظاتِ مكتبة «تشستربيتي» بدبلن في إيرلندا، برقم (3458)، ومنه نسخة مصورة في مركز «جمعة الماجد» بدبي.

ويقع الأصل المخطوط ضمن مجموع يحتوي ثلاثةَ كتب:

- أولها: «**نظم القناعة فيمن روى له الجماعة**» وهو كتابنا هذا.
- وثانيها: «**الانتخاب في اختصار كشف النقاب**» وهو نظم لكتاب «كشف النقاب» للإمام العلائي كما تقدم.

---

[16] تنظر ترجمته في: «التبيان لبديعة البيان» (1516/3-1517)، و«الرد الوافر» (ص:161)، و«الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» (450/1)، و«إنباء الغمر بأبناء العمر» (292/1)، و«المقصد الأرشد» (273/1)، و«شذرات الذهب» (257/7)، و«الأعلام» (324/1)، و«معجم المؤلفين» (290/2).



وثالثها: «**ذكر من اشتهر بكنيته من الأعيان**» للإمام الذَّهَبيّ[17].

وهذا المجموع – بكتبه الثلاثة – كتبه ناسخ واحد، وهو محمد بن أحمد بن موسى الكفري، كما جاء ذلك في صفحة العنوان أول المجموع، وفي آخره، وستأتي ترجمته، وأنه انتهى من النسخ سنة (813هـ).

تقع المنظومة في أربعَ عشْرَةَ ورقة غير صفحة العنوانِ والصفحةِ الخارجيَّة للمجموع، كل ورقة وجهان، وفي كل وجهٍ ما بين (18) و(19) سطراً، كُتِبَتْ فيه العناوين بالحمرة.

وقعت تصحيفات ليست بالقليلة في أصل الكتاب، أكثر هذه التصحيفات من الناسخ؛ مرجعها قلة بضاعته في العلم – كما سيأتي في ترجمته – مما أوقعه في هنات وسقطات قد تستغرب أحياناً، وبعض هذه التصحيفات من الناظم نفسه كما يدل عليه الوزن، ومعلوم أن علم الرجال وأسماءهم من أكثر العلوم تعرضاً للتصحيف والتحريف.

جاء في أول المجموع في الورقة الخارجية وقد وقع فيها طمس كبير: «طالع في هذا الكتاب الفقير المعترف بالذنب والتقصير أبو بكر الحموي الحسني سنة ...»[18].

وجاء تحت ذلك: «طالعه العبد الفقير محمد عيد السفرجلاني غفر الله تعالى له، ولوالديه، ومشايخه، والمسلمين أجمعين، آمين، 1296».

وجاء بجانب ذلك كلمات طمست بعضها وبقي منها: «... ربه العلي ... والتقصير ابن ... علي ... سنة ثمان بعد الألف، أحسن الله ختامها على المسلمين، آمين».

وبجنبه: «الله ولي التوفيق، وهو نعم الرفيق».

وجاء في صفحة العنوان: «كتاب نظم القناعة فيمن روى له الجماعة، للعلامة أبي الفداء، إسماعيل بن محمد بن بَرْدِسَ البعلي.

---

(17) طبع الكتاب ضمن مجموع فيه ست رسائل للإمام الذَّهَبِيّ، بتحقيق: جاسم بن سليمان الدوسري، عن الدار السلفية في الكويت، 1408هـ، وهو غير كتابه: «المقتنى في سرد الكُنَى» للإمام الذهبي.

(18) كتبت هذه العبارة بتصحيف غريب: «طالع في هاذا الكتاب الفقير المعترف بلذنب والتقصير ...» هكذا كتبت «هاذا» و«بلذنب»، والتاريخ غير واضح، لكن كأنه (59) أو نحوه.



ويتلوه له: الانتخاب في اختصار كشف النقاب.

ويتلوه ذكر من اشتهر بكنيته من الأعيان، للعلامة الشيخ شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذَّهَبيّ، ومن خطه نقلت».

وجاء بجانب ذلك: «بخط محمد بن أحمد الكفري».

وجاء في آخرِ المجموعِ آخرِ كتابِ «ذكر من اشتهر من الأعيان» للإمام الذَّهَبيّ:

«ولا حول ولا قوة إلا بالله، وصلى الله على محمد وعلى آله، فرغته عام عشرين وسبع مئة».

وتحته: «هذا آخر ما وجدته بخط مؤلفه رحمه الله تعالى، وفرغته في ضحى يوم الجمعة، سابع ربيع الآخر، عام ثلاثة عشر وثمان مئة، كتبه: محمد بن أحمد بن موسى الكفري، عفا الله عنه».

ترجمة ناسخ المخطوط:

هذه ترجمة الناسخ كما في «طبقات الشافعية» لابن قاضي شهبة:

محمد بن أحمد بن موسى، الشيخ العالم، شمس الدين، أبو عبد الله العجلوني، الكفري الأصل، الدمشقي.

ولد في شوال سنة (757هـ)، وحفظ «التنبيه»، وأخذ عن بعض المشايخ، ثم لازم الشيخ شرف الدين الغَزِّي مدة طويلة وانتفع به.

قال ابن قاضي شُهْبة: «واشتهر بحفظ الفروع من شبيبته، وكتب بخطه الكثير نسخاً لنفسه وللناس، وكان له قدرة على الكتابة، وناب للقاضي علاء الدين ابن أبي البقاء قبل الفتنة، ثم باشر نيابة القضاء بعد الفتنة غير مرة، ووليَ تدريس الصَّارمية ونظَرَها، وعمر بعضها، ودرس في حصة من تدريس العزيزية، نزل له عنها القاضي شمس الدين الإخنائي في مرض موته، وتصدر في الجامع من مدة قريبة، ولم ينجب عليه أحد من الطلبة، وحج مرات، وجاور بمكة مرات، وجمع مختصراً في الحديث، وشرحاً على البخاري في ست مجلدات، سماه: «التلويح»، واختصر شرح البخاري لابن الملقن في أربع مجلدات، والكرماني في ثلاثة، وشرح غاية الاختصار، وكتب نكتاً على «التنبيه» في مجلدات، وغير ذلك».



قال: «وكان لا يعرف شيئاً من العلوم غير الفقه وطرفاً من الحديث، وينظم كثيراً ولا يعرف العروض، وكان كثير التغير لا يثبت على حال، ولا يبقى على كلمة، وعنده صبر واحتمال ورياضة».

توفي رحمه الله في المحرم سنة (831هـ)، ودفن بمقبرة الصوفية بدمشق[19].

المبحث الثالث: الدراسة العلمية لمضمون النظم

اشتهر الإمام ابن بَرْدِسَ بالنظم، فكان يَعمَدُ إلى الكتب المشهورة فينظمها في قصائد وأبيات، محولاً المادة العلمية السردية إلى كلام موزون ونظم مُقَفَّى، وهذه المنظومة التي بين يدينا هي إحدى ما خلفه من تلك المنظومات، وقد تجلى عمله فيها بأمرين:

- جمع الرواة الذين أخرج لهم الأئمة الستة معاً، فاستقرأهم وتقصَّاهم من بين جميع رواة الكتب الستة.
- نظم أسماء هؤلاء الرواة في أرجوزة جميلة لطيفة.

فمادة المنظومة ليست كتاباً لغيره كما في منظوماته الأخرى؛ بل هو مَنْ جَمَعَ تلك المادةَ وأحصاها، ثم سبكها في نظمه هذا، ولم أقف على من أحصى رواة الأئمة الستة مجتمعين، أو أفردهم في مؤلَّف.

ملحوظات حول النظم:

بلغت عدة أبيات «نظم القناعة فيمن روى له الجماعة» (437) بيتاً بما فيها المقدمة والخاتمة، حاول فيها ناظمها سبك أسماء الرواة وأنسابهم في أبيات موزونة، واختار بحر الرجز أقرب البحور إلى هذا الغرض.

والمطالع لهذا النظم يلحظ الجهد الكبير الذي بذله الإمام ابن بَرْدِسَ - جمعاً ونظماً - ليصوغ من أسماء رواة الأئمة الستة أرجوزةً موزونة، ومع ذلك فثمة أشياء وملحوظات لا تخفى على القارئ؛ كالتكلف الواضح في بعض الأبيات، والتكرار اللفظي الذي اتكأ عليه كثيراً في سرد الأسماء، وكذلك الضَّرورات الشِّعرية التي شاعت في النظم وبعض هذه الضرورات لا يصح نظماً ولا لغة، كتغير إعراب الكلمة، أو تركيبها، ومما استعمله الناظم كثيراً استخدامه همزات القطع

---

(19) «طبقات الشافعية» لابن قاضي شُهْبة (4/99-101) ولم أقف له على ترجمة في مصدر آخر، لكن وقع له ذكر في «إنباء الغمر» (2/140)، و«الدارس في تاريخ المدارس» (1/300-301).



موضع الوصل، وكذلك تصريف الأسماء الممنوعة من الصرف والعكس ...

وقد يُعْذَرُ الإمامُ ابن بَرْدِسَ في هذه الأمور لمشقة العمل، وصعوبة ضبط الأسماء والكنى والأنساب والألقاب ونظمها، ولكن مع ذلك كان يمكن أن يكون النظم أكثر جزالة، وأقوم وزناً، وألطف لفظاً كما هو شأن المنظومات العلمية المشهورة كألفية ابن مالك في النحو، وألفية العراقي في الحديث ...

منهج الناظم في ذكر الرواة:

ذكر ابن بَرْدِسَ الرواةَ وَفْقَ الترتيب الألفبائي بصورة عامة، فقسم المنظومة بحسب حروف الهجاء، وذكر في كل حرف أسماء الرواة، ورتب الرواة ضمن الحرف الواحد بحسب الترتيب الهجائي أيضاً، لكن قد يخالف ذلك أحياناً فيقدم ويؤخر لضرورة النظم.

وذكر الناظم بعد حرف الياء من الرجال (الكُنَى)، ورتبها أيضاً على حروف الهجاء، وما كان من حروف الكُنَى فارغاً ليس فيه من روى له الستة بوَّبَ له وذكر ذلك.

ثم ذكر فصلاً سماه: «فصل في الأبناء» ذكر فيه من نسب إلى أبيه أو جده أو نحو ذلك، ثم ذكر فصلاً في الأنساب، ثم فصلاً آخر في الألقاب، ثم ذكر الرَّاوِياتِ من النساء.

وترتيب الناظم يوافق – في الأغلب – ترتيب المِزِّيّ في «تهذيب الكمال» ثم ترتيب الذَّهَبِيّ في «الكاشف» وابن حجر في «تقريب التهذيب» اللَّذينِ تفرَّعا عن كتابِ المِزِّيّ، وهو أقرب عموماً إلى كتاب «الكاشف» للذهبي مصدره الذي استند إليه في الاستقراء والترجمة كما سيأتي.

المصدر الذي اعتمد عليه في استقراء رواة الستة:

لعل المتبادِرَ أنَّ الناظم اعتمد كتابَ «**تهذيب الكمال**» لشيخِه المِزِّيِّ، الذي لقيه في دمشق وأخذ عنه، لكنِّي بعد دراسة المنظومة والتدقيق فيها ومقارنتها بكتب الرجال ترجَّحَ لدي أنه اعتمد كتاب الحافظ الذَّهَبِيِّ «**الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة**» مع أني لم أقف في ترجمته على أنه لَقِيَهُ أو أخذ عنه، وهذا الترجيح كان لمرجِّحَينِ رئيسين، ثم لقرائن في المنظومة تؤيد ذلك.



أما المرجِّحانِ الرئيسانِ فهما:

- ضخامة كتاب «تهذيب الكمال»، فمن أراد استقراء رواة مُعيَّنين فيه فلا بد أن يستغرق منه ذلك وقتاً وجهداً كبيرين، والأولى أن يلجأ إلى مختصر له.
- أن الإمام ابن بَرْدِسَ نظم وفيات «**تذكرة الحفاظ**» للإمام الذَّهَبيِّ، فهو إن لم يكن أخذ عنه فق وصلت إليه كتبه، وأفاد منه ونظم بعضها.

وأما القرائن من المنظومة نفسها التي تؤيد ما ذهبت إليه:

فإننا نجد الناظم قد تابع الإمامَ المِزِّيَّ في مواضع، وهذه المواضع نفسها تَبِعَ فيها الذَّهَبيُّ في «الكاشف» شيخَه المِزِّيَّ، في حين نجدُ الناظمَ يتابعُ الذَّهَبيَّ في مواضع أخرى خالف فيها المِزِّيَّ.

فمثال ما ذهب إليه الناظم تبعاً للذهبيِّ حيث وافقَ المِزِّيّ:

- أن الناظم لم يذكر (**صفوان بن يعلى بن أمية**) وذلك لأن المِزِّيَّ نصَّ في «تهذيب الكمال» (218/13) على أنه لم يروِ له ابن ماجه، وتبعه على ذلك الذَّهَبيُّ في «الكاشف» (26/3)، وقد استدركَ عليهما ابنُ حجر وذكر أنَّ ابن ماجه روى له حديثاً، ولذا رَقَمَ له في «تقريب التهذيب» (ص311) برمز الجماعة (ع).
- وكذلك لم يذكر الناظمُ (**عبد الله بن مَعْقِل بن مُقرِّن**) وذلك لأنَّ المِزِّيَّ ذكر في «تهذيب الكمال» (169/16) أنَّ أبا داود أخرجَ له في المراسيل، وتبعه على ذلك الذَّهَبيُّ في «الكاشف» (200/3) فرمز له: «سوى د» أي روى له الستة سوى أبي داود، لكن استدرك عليهما ابنُ حجر في «تهذيب التهذيب» (437/2) بأنَّ حديثَه الذي في المراسيل أخرجه في السنن أيضاً، فهو من رجال سنن أبي داود.
- ذكر الناظم (**عطاء بن أبي مسلم الخراساني**) في جملة من روى له الستة، وهذا ما ذهب إليه المِزِّيّ في «تهذيب الكمال» (106/20)، وتبعه الذَّهَبيّ في «الكاشف» (417/3)، لكن رَجَّحَ الحافظُ ابن حجر في «تقريب التهذيب» (ص423) أن البخاري لم يخرج له، وإنما أخرج لعطاء بن أبي رَبَاح.



وأما مثال ما تابعَ فيه الناظمُ الإمامَ الذَّهَبيَّ حيث خالفَ الإمامَ المِزِّيَّ:

- ذَكَرَ الناظمُ (**عمرو بن مَرْثَدٍ، أبا أسماء الرَّحَبي**) في جملة من روى له الستة، وإنما ذكره متابعةً لما ذكره الذَّهَبيّ في «الكاشف» (536/3) حيث رقم له برمز الجماعة (ع)، أما المِزّيّ في «تهذيب الكمال» (223/22) فوقع عنده في أول الترجمة الحرف (ع) لكن نصَّ في آخر الترجمة بقوله: «روى له البخاري في الأدب، والباقون» وهذا هو الصواب، وهو الذي اعتمده ابن حجر، ويكون ما وقع في أول ترجمةِ «تهذيب الكمال» تصحيفاً من الناسخ أو سبقَ قلم يُخالف ما صرح به المِزّيّ نفسه، والله أعلم.
- ذكر الناظم (**أبا رافع القِبْطي τ**) وقال في البيت رقم (392): «وبَعْدَ عُثْمَانَ تُوفِّي اعْرِبِ»، وهذا اختيار منه لما ذهب إليه الذَّهَبيُّ حيث قال في «الكاشف» (43/5): «مات بُعَيد عثمانَ»، وأما المِزّيُّ فلم يجزم بتاريخ وفاته، إنما نقل فيه ثلاثة أقوال، في حين رجَّحَ ابنُ حجر في «تقريب التهذيب» (ص665) أنه توفي في أول خلافة عليٍّ τ.

وثمة مواضع أخرى تُبيِّنُ اعتمادَ الناظمِ على كتاب «الكاشف» ومن ذلك:

- عندما ذكر (**مبشر بن إسماعيل الحلبي**) في البيت (318) قال فيه: «شَيخُ هَذَا جَعْفَرُ»، وهذه متابعة للذهبي حيث قال في «الكاشف» (239/4): «مبشر بن إسماعيل الحلبي، عن جعفر بن بُرْقان والأوزاعي...»، في حين ذكر المِزّيُّ في «تهذيب الكمال» (191/27) ثمانيةَ عشرَ شيخاً له من بينهم جعفر هذا، فتخصيص الناظم لذكر جعفر بعينه يشير إلى نظره في كتاب الذَّهَبيّ.
- لما ذكر (**يزيد بن هارون**) في البيت (377) قال: «ثُمَّ يَزِيْدُ جَاءَ عَنْ حُمَيدٍ» أي إنه يروي عن حميد بن أبي حميد الطويل، وهذه متابعة للذهبي حيث قال في «الكاشف» (529/4): «عن حميد، والجُرَيْرِي، وعنه ...»، في حين نجد المِزّيَّ في «تهذيب الكمال» (262/32) يذكر له ما يزيد عن تسعين شيخاً.
- **ويؤيد ذلك أيضاً:**

أننا نجد الناظم يتابع الذَّهَبيَّ في التبويب، فمثلاً لما ذَكَر مَنْ نُسِبَ إلى أبيه أو جده ونحوه قال: «فصل في الأبناء»، وهو ما ترجم به الذَّهَبيُّ في «الكاشف» (137/5)، أما المِزّيُّ في «تهذيب الكمال» (422/34) فسماه: «فصل:



فيمن اشتهر بالنسبة إلى أبيه أو جده أو أمه أو عمه أو نحو ذلك»، وكذا هو في «تقريب التهذيب».

هذه الأمور وغيرها رجَّحَت اعتماد الناظم كتابَ «الكاشف» للإمام الذَّهَبِيّ مصدراً للاستقراء وحصر رواة الأئمة الستة، ومادة علمية للمنظومة، والله أعلم.

عدد الرواة الذين ذكرهم ابن بَرْدِسَ في منظومته:

بلغت عدَّةُ الرواة المذكورين في هذه المنظومة بحسبِ عَدِّي (745) راوياً وراوية من رواة الكتب الستة.

من بينهم أربعة رواة ذكرهم الناظم وفي ذكرهم نظر، إذ الرَّاجِحُ أنهم ليسوا من رواة الأئمة الستة أصالة، وهم:

1) **داود بن أبي هند**، ذكره في البيت رقم (77)، والصواب أنَّ البخاريَّ لم يُخرِج له إلا تعليقاً؛ لذلك رمز له المِزِّيُّ في «تهذيب الكمال» (461/8)، والذَّهَبِيُّ في «الكاشف» (378/2)، وابن حجر في «تقريب التهذيب» بـ: «خت م 4».

2) **عمرو بن مَرْثَدٍ**، أبو أسماء، الرَّحَبي الدمشقي، ذكره الناظم في البيت رقم (262)، وتابع فيه الذَّهَبِيّ في «الكاشف» (536/3)، والصواب أن البخاريَّ إنما أخرج له في «الأدب المفرد» لا في الصحيح، فهو ليس من رواة الأئمة الستة.

3) **محمد بن الوليد بن عامر**، الزُّبَيْدِيُّ، ذكره الناظم في البيت رقم (410)، والصواب أن الترمذي لم يخرج له كما في «تهذيب الكمال» (586/26)، و«الكاشف» (218/4)، و«تقريب التهذيب» (ص541).

4) **عطاء بن أبي مسلم الخراساني**، ذكره في البيت رقم (235)، وتابع في ذلك المِزِّيَّ في «تهذيب الكمال» (106/20)، والذَّهَبِيَّ في «الكاشف» (417/3)، والراجح كما حقَّقَ ذلك ابنُ حجر أن البخاريَّ لم يُخرِجْ له في صحيحه، قال في «تقريب التهذيب» (ص423): «لم يصحَّ أن البخاريَّ أخرج له».

وقد فات النَّاظِمَ من رِجَالِ الأئمة الستةِ عددٌ من الرواة، بلغتْ عدَّتُهم عشرين راوياً، وهم:

1. ثَور بن زيدٍ، الدِّيلي المدني.
2. حُمَيد بن عبد الرحمن بن عوف، الزُّهري المدني.



3. خالد بن مَعْدَان، الكَلَاعِي الحِمْصي.
4. زُرَارَة بن أَوفى، العامري الحَرَشي البصري.
5. السائب بن فَرُّوْخٍ، أبو العباس المكي، الشاعر الأعمى.
6. سعد بن مالك بن سنان، أبو سعيد الخُدْري الصحابي المشهور τ.
7. صفوان بن يعلى بن أمية، التميمي المكي.
8. عبد الله بن جعفر بن غَيْلان، الرَّقِّي.
9. عبد الله بن مَعْقِل بن مُقرِّن، المزني.
10. عبد رَبِّه بن سعيد بن قيس، الأنصاري المدني، أخو يحيى بن سعيد الأنصاري.
11. عبد الرحمن بن شُرَيحِ بن عبيد الله، المعِافِري، أبو شُرَيحٍ الإسكندراني.
12. عبد الملك بن عمرو، القيسي، أبو عامر العَقَدي.
13. عبيد الله بن أبي بكر بن أنس بن مالك، أبو معاذ.
14. عمرو بن الحارث الثقفي، ابن أخي زينب الثقفية، على خلاف فيه.
15. محمد بن عبد الله بن المثنى بن عبد الله بن أنس بن مالك.
16. محمد بن عبد الله بن أبي يعقوب، التميمي البصري.
17. محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص، اللَّيْثي المدني.
18. واصل بن حيان، الأحدب، الأسدي الكوفي.
19. وَرَّاد الثَّقَفي، أبو سعيد أو أبو الورد الكوفي.
20. يحيى بن كثير بن درهم، العنبري مولاهم البصري.

فيصبح بذلك عدد من أخرج له الأئمة الستة مجتمعين على الرَّاجِحِ فيهم (761) راوياً وروايةً، أحصيتُ منهم مئة وعشرين صحابياً وصحابية على اختلاف في عد بعضهم من الصحابة، كما أحصيت منهم اثني عشر راوياً مخضرماً.



النتائج الرقمية التي وصلت إليها	
عدد من ذكره ابن بَرْدِسَ	745
عدد من ذكرهم وليسوا من رجال الستة	4
الباقي	741
عدد من فاته ذكرهم وهم من رجال الستة	20
المجموع (عدد رجال الأئمة الستة)	761

المبحث الرابع: الاحتجاج بمن اتفق الأئمة الستة على إخراج حديثه

مقصد هذ المبحث الإجابة عن الآتي:

هل اجتماع الأئمة الستة على إخراج حديث رجل يقتضي الاحتجاج به مطلقاً؟

وهل يرفع ذلك من رتبته في ميزان الجرح والتعديل حتى يكون أعلى من راوٍ آخر لم يجتمع الستة على إخراج حديثه؟

الجواب عن هذه التساؤلات يأخذنا إلى الكلام في مسألة حديثية دقيقة، وهي شروط الأئمة الستة، ومنهجهم في انتقاء الرواة وقبول رواياتهم، وإيرادها في كتبهم.

وحتى لا يتشعب الكلام كثيراً ويطول بنا المقام فإننا نستطيع أن نختصر المسألة بشرط الشيخين – البخاري ومسلم – في الاحتجاج بالراوي، ومنهجهما في الرواية، وانتقاء الأسانيد، وتصنيف الصحيح.

وإنما اختصرنا المسألة بذلك لأنهما – أي الشيخين – التزما الصحة في كتابيهما، أما بقية الأئمة الأربعة – أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه – فلم يلتزموا ذلك، وهم وإن كانت لهم شروط تخصهم، إلا أن شرط الشيخين يبقى الأشد والأدق لأنهما اقتصرا على الصحيح؛ بل على درجة معينة من الصحيح، ولذلك جعل العلماءُ ما اتفق عليه



البخاري ومسلم من أعلى درجات الصحيح من حيث الجملة.

والكلام على شرط الشيخين هنا إنما هو في الرجال، وهو محور كلامنا، وليس في شرطهما في العنعنة، ويترتب على ذلك من الخلاف المشهور في اللقاء والمعاصرة، فإن لتلك المسألة بحثاً طويلاً، وكلاماً لأهل العلم، يُقصَدُ في مظانِّه من كتب المصطلح.

منهج الشيخين في انتقاء رجال الصحيح:

قال الحازمي[20]: «مذهب من خرَّجَ الصحيحَ: أن يعتبر حالَ الراوي العدل في مشايخه وفيمن روى عنهم، وهم ثقات أيضاً، وحديثه عن بعضهم صحيح ثابت يلزمه إخراجه، وعن بعضهم مدخول لا يصلح إخراجه إلا في الشواهد والمتابعات، وهذا باب فيه غموض، وطريقُه معرفة طبقات الرواة عن راوي الأصل ومراتب مداركهم».

ثم مثَّل بحديث الزهري، وطبقات الرواة عنه، حيث قسمهم المحدثون خمسة أقسام بحسب إتقانهم لحديثه وضبطهم له.

فالأولى: طبقة جمعت الحفظ والإتقان وطولَ صحبة الزهري، وضبطَ حديثه، كمالك وابن عيينة ومعمر، فحديث هذه الطبقة أعلى حديث الزهري وأصحه.

والثانية: أهل حفظ وإتقان لكن لم تَطُلْ صحبتهم للزهري، ولم يتقنوا حديثه إتقانَ الطبقةِ الأولى، كالليث بن سعد والأوزاعي، وحديثهم عن الزهري لا ينزل عن درجة الصحيح، إلا أنه أقل رتبة من الطبقة الأولى.

والثالثة: طبقة لازمت الزهريَّ وصحبوه ورووا عنه، لكن كان في ضبطهم شيء، وتكلم في حفظهم، كسفيان بن حسين، وجعفر بن بُرْقان، وقد تفردوا عن الزهري وكانت لهم أخطاء، وحديثهم صالح في الشواهد والمتابعات.

والرابعة: طبقة روت عن الزهري لكن من غير ملازمة ولا طول صحبة، كما تُكلِّمَ فيهم من جهة حفظهم وضُعِّفوا لذلك، كزمعة بن صالح، والمثنى بن الصَّبَّاح.

(20) «شروط الأئمة الخمسة» (ص:150).



والخامسة: طبقة المتروكين والمجهولين، كعبد القدوس بن حبيب، ومحمد بن سعيد المصلوب[21].

فرجال الطبقة الأولى يخرج لهم الشيخان اتفاقاً، وأما الطبقة الثانية فيخرج لهم مسلم أصالة عن الزهري، وقد يخرج لهم البخاري إلا أنه في الغالب يخرج لهم تعليقاً.

وأما الطبقة الثالثة: فيخرج لهم مسلم في المتابعات، وقد يعلق عنهم البخاري، قال الحافظ ابن حجر[22]: «وأكثر ما يخرج البخاري حديث الطبقة الثانية تعليقاً، وربما أخرج اليسير من حديث الطبقة الثالثة تعليقاً أيضاً».

وأما الطبقة الرابعة: فلا يخرج لها الشيخان، وإنما يخرج لهم أصحاب السنن بحسب شرطهم.

وأما الطبقة الخامسة: فلا يخرج لهم الأئمة الستة إلا ابن ماجه فيخرج لبعضهم، لذا كثرت الضعاف والمنكرات في سننه.

وهذا التقسيم لطبقات الرواة يجري في المكثرين من المحدثين ممن تدور عليهم الأسانيد، كالزهري، ونافع، والأعمش، وقتادة، أما المقلين من المحدثين فلا تجري فيهم هذه القاعدة، وإنما العمدة فيهم اعتبار حديثهم، وترجح الضبط والحفظ، والسلامة من الشذوذ والعلة.

قال الحافظ ابن حجر[23]: «فأما غير المكثرين فإنما اعتمد الشيخان في تخريج أحاديثهم على الثقة والعدالة وقلة الخطأ، لكن منهم من قوي الاعتماد عليه فأخرجا ما تفرد به؛ كيحيى بن سعيد الأنصاري، ومنهم من لم يَقْوَ الاعتماد عليه فأخرجا له ما شاركه فيه غيره، وهو الأكثر».

إذاً: فالاعتماد في غير المكثرين إنما يرجع إلى نظر المحدث، وطول باعه في معرفة العلل، وحفظ الطرق والأسانيد، والحديث الذي يترجح عنده أن الراوي قد ضبطه وأتقنه ولم يخالف فيه، بل ثمة من تابعه، فهو صحيح مقبول، وإذا كثرت المتابعات له أو حفت قرائن أخرى أكدت تمام إتقانه لهذا الحديث فإنه يرفعه إلى أعلى رتب الصحيح.

أما إن رأى المحدث في الحديث ما يدل على عدم ضبط راويه، أو وقعت له فيه مخالفة، أو أتى بما ينكر، فعندها رد

---

(21) ينظر: «شرح علل الترمذي» لابن رجب (1/399-400)، و«شروط الأئمة الخمسة» للحازمي (ص:151) وما بعد.

(22) «هدي الساري» (ص:12).

(23) «هدي الساري» (ص:12).



حديثه، وإن كان حال الراوي هو القبول في العموم.

وعلى هذا فمن أخرج له الشيخان أو أحدهما وقد تَكلَّمَ فيهم المحدثون أو ضُعِّفُوا في شيء من روايتهم فإنما أخرجوا من حديثه ما ترجح لهم ضبطه وإتقانه، وما ثبت عندهم صحته من خلال المتابعات والشواهد.

قال الحافظ الزَّيْلَعيُّ[24]: «صاحبا الصحيح – رحمهما الله – إذا أخرجا لمن تُكلِّمَ فيه فإنهم ينتقون من حديثِه ما تُوبِعَ عليه، وظهرتْ شواهدُه، وعُلِمَ أن له أصلاً، ولا يَروونَ ما تفرَّد به سيَّما[25] إذا خالفه الثقات».

ومثال ذلك: إسماعيل بن أبي أويس (ابن أخت الإمام مالك)، فقد تُكلِّم فيه، وضعفه بعض الحفاظ، وقد أخرج له الشيخان، لكن لا يعني ذلك أنهم يصححون حديثه مطلقاً، إنما أخرجا من حديثه ما توبع عليه، وترجح عندهما ضبطه وحفظه.

قال الحافظ ابن حجر[26]: «وأما الشيخان فلا يُظَنُّ بهما أنهما أخرجا عنه إلا الصحيحَ من حديثه الذي شارك فيه الثقات».

وكذلك خرج الشيخان لبعض الرواة عن شيوخ معينين، ولم يخرجوا لهم عن غيرهم من الشيوخ، فرب راوٍ يكون ثقة في شيخ ضعيف في غيره، ورب راوٍ يكون ثقة في شيوخه إلا في شيخ معين يضعف فيه.

ومن أمثلة ذلك: أسباط بن محمد بن عبد الله، هو ثقة، لكنه ضُعِّف في سفيان الثوري خصوصاً، لذلك أخرج له البخاري حديثاً واحداً عن أبي إسحاق الشيباني[27]، وأخرج له مسلم في أربعة مواضع متابعة[28]، ليس فيها شيء عن الثوري.

---

(24) «نصب الراية» (341/1-342).

(25) كذا جاءت في كلام الزيلعي، والصواب لغةً: «ولاسيما» قال في «مغني اللبيب» (186/1): «وتشديد يائه، ودخول (لا) عليه، ودخول الواو على (لا) واجب، قال ثعلب: من استعمله على خلاف ما جاء في قوله: ولاسيَّما يوم بداره جلجل؛ فهو مخطىء».

(26) «تهذيب التهذيب» (158/1).

(27) وهو حديث موقوف على ابن عباس، كرره البخاري مرتين برقم (4579)، و(6949).

(28) أرقامها: (596)، و(936)، و(1887)، و(2447).



فنحن نرى من هذا دقة الشيخين، وجلالة قدرهما في العلم، وتحوطهما الشديد في تصحيح الأحاديث وإخراجها في كتابيهما.

ونجد من بين رواة الأئمة الستة خمسين راوياً – بحسب إحصائي – قيل فيه صدوق، وبعضهم أضيف إلى لفظ صدوق وصف آخر مثل:

«صدوق يخطئ قليلاً»[29]، «صدوق يهم»[30]، «صدوق يخطىء»[31]، «صدوق تغيَّر حفظه بأَخَرَة»[32]، «صدوق له أوهام»[33]، «صدوق ربما وهم»[34]، «صدوق في حفظه شيء»[35]، «صدوق له خطأ كثير»[36]، «صدوق كثير الخطأ»[37]، «صدوق ربما خالف»[38]، «صدوق قد يخطىء»[39]، «صدوق يغرب»[40]، «صدوق سَيِّئُ الحفظ»[41].

كما نجد راويين من رواة الأئمة الستة قيل فيهما: «لا بأس به»[42].

ووصف «صدوق» و«لا بأس به» من المرتبة الرابعة عند ابن حجر من مراتب التوثيق.

---

(29) وُصِفَ بهذا: إسماعيل بن زكريا بن مرة، الخُلْقَانِيُّ.

(30) وُصِفَ بهذا: حاتم بن إسماعيل، المدني.

(31) وُصِفَ بهذا: سليمان بن حَيَّان، الأَزْدِي، وعبد العزيز بن عمر بن عبد العزيز بن مروان، الأموي.

(32) وُصِفَ بهذا: سهيل بن أبي صالح.

(33) وُصِفَ بهذا: شجاع بن الوليد بن قيس، السَّكُوني، وطارق بن عبد الرحمن، البَجَلي، وعاصم بن بَهْدَلَة، وعمرو بن أبي سلمة، التِّنِّيْسِي، ومحمد بن عبد الله بن مسلم ابن أخي الزهري، ومحمد بن عمرو بن علقمة، اللَّيْثي.

(34) وُصِفَ بهذا: عبد الله بن سعيد بن أبي هند، الفَزَارِي، وفِرَاس بن يحيى، الهَمْدَاني الخَارِفِي، ومعاذ بن هشام بن أبي عبد الله، الدَّسْتَوائي.

(35) وُصِفَ بهذا: عمرو بن عاصم بن عبيد الله، الكِلابي القيسي.

(36) وُصِفَ بهذا: فُضَيلُ بن سليمان، النُّمَيري، أبو سليمان البصري.

(37) وُصِفَ بهذا: فُلَيحُ بن سليمان بن أبي المغيرة.

(38) وُصِفَ بهذا: قَبِيْصَةُ بن عقبة بن محمد بن سفيان، السُّوَائي.

(39) وُصِفَ بهذا: محمد بن بكر بن عثمان، البُرْسَاني الأَزْدي.

(40) وُصِفَ بهذا: يحيى بن سعيد بن أبان بن سعيد بن العاص، الأموي.

(41) وُصِفَ بهذا: يحيى بن سليم، الطائفي.

(42) وهما: عبد الرحمن بن محمد بن زياد، المحَارِبِي، قال في «تقريب التهذيب»: «لا بأس به، وكان يدلس، قاله أحمد». والثاني: سليمان بن كثير، العَبْدي البصري، قال في «تقريب التهذيب»: «لا بأس به في غير الزهري».



وأما الأوصاف الأخرى التي أضيف إلى وصف «صدوق» فهي في المرتبة الخامسة – الأخيرة – من مراتب التعديل[43].

الخلاصة:

أن إخراج الأئمة الستة لراوٍ يفيده من حيث العدالة، أما الضبط فإن كان مكثراً من الرواية، وأكثر عنه الأئمة الستة، فهذه أمارة على اتفاقهم على ضبطه، وأنه حجة فيما يروي، وحديثه أقوى من حديث غيره غالباً.

أما من كان مقلاً، أو أخرج الأئمة الستة – أو أحدهم – قليلاً من حديثه، فهذه أمارة على أنهم ينتقون من حديثه، ولا يقتضي إخراجهم له أنه في المراتب العليا من التوثيق، ولا أن كل حديثه صحيح؛ بل ربما انتقوا من حديثه ما صح عندهم وتركوا غيره.

وكذلك إخراج الأئمة لراوٍ تكلِّم فيه لا يطعن في منهجهم وأحكامهم في التصحيح والقبول، ذلك لأنهم إنما أخرجوا من حديث المتكلم فيهم ما توبع عليه، وكان له شواهد تؤكد حفظه وضبطه للحديث، والله سبحانه أعلم.

(43) ينظر: «شرح نخبة الفكر» (ص:134).



نماذج من المخطوط



3458

(1) *NAẒM AL-QANĀʿA FĪ-MAN RAWĀ LAH AL-JAMĀʿA*, by Abu 'l-Fidā' Ismāʿīl b. Muḥammad B. BARDIS al-Baʿlī al-Ḥanbalī (d. 785/1385).

B 3311 N

قد نجز النظم لعصر الاربعا ... اخر قد وقعا

شهر ... مع شبعه ... شبع مايه

والحمد لله على تمامه ... ثم صلاة الله مع سلامه

على النبي المصطفى العدنان ... الهاشمي ذي الجبين الازهر

والال وصحبه ومن تبعا ... اثارهم ...

الاتحاف في اختصار كشف النقاب

هذه حروف الجمل ... على ... المصنف الاتي

احد اثنان ثلاثة اربع خمسة ستة سبع ثمانية تسعة

عشرة عشرون ثلاثون اربعون خمسون ستون سبعون ثمانون تسعون

مائة مائتان ثلاثمائة اربعمائة خمسمائة ستمائة سبعمائة ثمانمائة تسعمائة الف

الحمد لله رب العالمين ... عالم الغيب ... الرحمن الرحيم ... اما بعد فهذه ارجوزة ... الاتحاف مختصر من كشف النقاب للحافظ ... مرتبة على ... ابواب الباب الاول ... الباب الثاني ... الباب الثالث ... الباب الرابع ...

51



المصادر والمراجع

1) «الأعلام» لخير الدين الزركلي، دار العلم للملايين/ بيروت، ط 5.

2) «إنباء الغمر بأنباء العمر» لابن حجر العسقلاني، ت: د. حسن حبشي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية/القاهرة، 1418هـ - 1998م.

- «الانتخاب في اختصار كشف النقاب» = «كشف النقاب عما روى الشيخان للأصحاب»

3) «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» للسيوطي، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية/صيدا . لبنان.

4) «تاج العروس من جواهر القاموس» للزَّبيدي، تحقيق مجموعة من المحققين، دار الهداية.

5) «التبيان لبديعة البيان» لابن ناصر الدين الدمشقي (842هـ)، ت: د. عبد السلام الشيخلي، وعبد الخالق المزوري، وسعيد البوتاني، وإسماعيل الكوراني، دار النوادر/دمشق، ط1: 1429هـ – 2008م.

6) «تقريب التهذيب» لابن حجر العسقلاني، ت: محمد عوامة، دار اليسر/المدينة المنورة، ودار المنهاج/جدة، ط8: 1430هـ - 2009م.

7) «تهذيب التهذيب» لابن حجر العسقلاني، ت: إبراهيم الزيبق وعادل مرشد، مؤسسة الرسالة/ بيروت، ط1: 1421هـ / 2001م.

8) «تهذيب الكمال» للمزي، ت: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة/بيروت، ط1: 1400هـ – 1980م.

9) «الدارس في تاريخ المدارس» للنعيمي، ت: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية/بيروت، ط1: 1410هـ.

10) «الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة» لا بن حجر العسقلاني، دائرة المعارف بحيدر آباد الهند، ط2: 1392هـ / 1972م.

11) «الرد الوافر» لابن ناصر الدين الدمشقي، ت: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي/بيروت، ط1: 1393هـ.

12) «شذرات الذهب» لابن العماد الحنبلي، ت: عبد القادر الأرنؤوط، ومحمود الأرنؤوط، دار ابن كثير/دمشق، ط1: 1406هـ.

13) «شرح علل الترمذي» لابن رجب الحنبلي، ت: د. نور الدين عتر، دار العطاء/الرياض، ط4: 1421هـ – 2001م.



- «شرح نخبة الفكر» = «نزهة النظر شرح نخبة الفكر»

14) «شروط الأئمة الخمسة» للحازمي، مطبوع ضمن «ثلاث رسائل في علم مصطلح الحديث»، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، دار البشائر/بيروت، ط1: 1417هـ - 1997م.

15) صحيح البخاري» دار السلام/الرياض – دار الفيحاء/دمشق، ط2: 1419هـ/ 1999م.

16) «طبقات الشافعية» لابن قاضي شُهْبة، د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب/بيروت، ط1: 1407هـ.

17) «فتح الباري شرح صحيح البخاري» لابن حجر العسقلاني، دار السلام/الرياض – دار الفيحاء/ دمشق، ط1: 1418هـ - 1997م.

18) «الفهرس الشامل للتراث العربي الإسلامي المخطوط» قسم الحديث النبوي الشريف وعلومه، مؤسسة آل البيت/الأردن، 1991م.

19) «الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة» للذهبي، ت: محمد عوامة، دار اليسر/المدينة المنورة، ودار المنهاج/جدة، ط2: 1430هـ - 2009م.

20) «كشف النقاب عما روى الشيخان للأصحاب» للإمام العلائي، ويليه: «الانتخاب في اختصار كشف النقاب» لابن بردس البعلبكي، ت: عبد الجواد حمام، دار النوادر/دمشق، ط1: 1431هـ - 2010م.

21) «لحظ الألحاظ بذيل طبقات الحفاظ»، لابن فهد المكي، دار الكتب العلمية/بيروت.

22) «معجم البلدان» لياقوت الحموي، دار الفكر/بيروت.

23) «معجم المؤلفين» لعمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي/بيروت.

24) «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» لابن هشام الأنصاري، ت: د. مازن مبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر/بيروت، ط6: 1985م.

25) «المقصد الأرشد في ذكر أصحاب الإمام أحمد» لابن مفلح، ت: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة الرشد/الرياض، ط1: 1410هـ.

26) «نزهة النظر شرح نخبة الفكر» لابن حجر العسقلاني، ت: د. نور الدين عتر، دار الخير، ط2: 1414هـ - 1993م.



27) «نصب الراية لأحاديث الهداية» للزيلعي، ت: محمد عوامة، دار القبلة/جدة، مؤسسة الريان/بيروت، المكتبة المكية، ط1: 1418هـ - 1997م

- «هدي الساري» = «فتح الباري»

